مجلــة البحوث البيئية والطاقة
جـامعة المنوفية قطاع خدمة المجتمع وتـنمية البيئة

دراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس مال البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية

إعداد

أ.د/ عبد الوهاب نصر

أ.د/ شحاته السيد شحاته

أ.د/ محمد بهاء الدين بخيت

أ / رائد فاروق شيخ صالح

(باحث دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال
الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

المجلد ١١ العدد (١٩) يوليو ٢٠٢٢م

دراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس مال البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية

إعداد

أ.د/ عبد الوهاب نصر أ.د/ شحاته السيد شحاته

أ.د/ محمد بهاء الدين بخيت

أ / رائد فاروق شيخ صالح

(باحث دكتوراه الفلسفة فى ادارة الاعمال الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

ملخص الدراسة

هدفت الدراســـة الى التعرف على العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال فى البنوك التجارية الســورية ، وقد تمحورت اشــكالية الدراســة فى التعرف على تاثير (حجم البنك - معدل العائد على الاصــول – معدل العائد على حقوق الملكية – مســتوى الســيولة - مخاطر الائتمان - الرافعة المالية) على نسـبة كفاية رأس المال ، و خلص الباحث بعد اسـتعراضـه العديد من الدراسـات السـابقة واعتمادا على اسـلوب تحليل المضـمون الى ان محددات نسـبة كفاية رأس مال البنوك تنوعت ، ولكن قد اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو ان البحث فى محددات نســبة كفاية رأس مال البنوك باعتبارها حجر الزاوية للقوة المالية للبنك وقدرته على امتصــاص الخســائر الغير متوقعه , كما اظهرت النتائج ان كلا من حجم البنك ومعدل العائد على الاصـول و معدل العائد على حقوق الملكية و مسـتوى السـيولة و مخاطر الائتمان - الرافعة المالية لهم تاثير على نسبة كفاية رأس المال فى البنوك ، واوصت الدراسة الحالية ضـرورة أن تعمل إدارات البنوك على ادراك خطورة تلك العوامل المؤثرة لاسـيما ان لواقع النظام المصـرفى السـورى ظروف مختلفة فى ضـوءها يجب الانتباه لكافة الابعاد التى يمكن ان تؤثر على استقراره .

كلمات مفتاحية : كفاية رأس المال – سوريا – البنوك – العوامل المؤثرة

Abstract

Factors Affecting On The Capital Adequacy Of Commercial Banks An Applied Study On Syrian Commercial Banks

The study aimed to factors affecting on capital adequacy in Syrian commercial banks, and the problematic of the study centered on identifying the effect of (bank size - rate of return on assets - rate of return on equity - liquidity level - credit risk - financial leverage) on the ratio of Capital adequacy, and after reviewing many previous studies, and depending on the method of content analysis, the researcher concluded that the determinants of banks' capital adequacy ratio varied, but previous studies agreed on a common goal, which is that researching the determinants of banks' capital adequacy ratio as the cornerstone of strength The bank's financial capacity and its ability to absorb unexpected losses, as the results showed that the size of the bank, the rate of return on assets, the rate of return on equity, the level of liquidity and credit risk - financial leverage have an impact on the capital adequacy ratio in banks, and the current study recommended the necessity of That the bank administrations work to realize the seriousness of these influencing factors, especially that the reality of the Syrian banking system has different conditions in the light of which it is necessary to pay attention to all dimensions that could affect its stability.

Keywords: Capital adequacy - Syria – banks - Factors Affecting

مقدمة :

تعد تعليمات كفاية رأس مال البنوك من الاجراءات الهامة التى تشغل البنوك والمصارف المركزية على مستوى العالم ، حيث تسعى البنوك دائم الى تدعيم مراكزها المالية ، كاحد المسائل الهامة التى تعبر عن جودة الاصول وبالتالى تشغل حيز واسع من عملية ادارة الخطر ، ذلك في اطار سعي الجهاز المصرفي للعديد من دول وبلدان العالم ومنهم دولة سوريا ، الى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية ، في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الاسواق العالمية ، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية اصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل بها البنك او تاتى من البيئة الخارجية. (سليمان وعلي ,٢٠١٦) ولما ان نسبة كفاية رأس المال تضم عدة بنود تتأثر بمجموعة من العوامل، فانه لاجل المحافظة على الأداء المالي للبنوك أصبح الأمر يتطلب دراسة هذه العوامل للوقوف على التحديات والصعوبات لمعالجتها ، ووضع الحلول المناسبة التي يمكن أن تساعد إدارة هذه البنوك على تطوير أداءها، من حيث إدارة رأس المال وادارة المخاطر وللمحافظة على هامش الأمان المصرفي، مما يعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من جهة، والمحافظة على حقوق المودعين والمساهمين من جهة أخرى.

١) مشكلة الدراسة :

في اطار الازمات التى مرت بها كلا من (مصر والاردن وفلسطين) ، والتى اثرت على العديد من البنوك والمصارف التجارية فان القطاع المصرفى فى حاجة ماسة الى مساعدة الباحثين ، ذلك لغرض تحقيق التكامل بين البحث العلمى والواقع العملى ، بالاخص فيما يتعلق بمخاطر كفاية رأس المال ، حيث تتجه البنوك والمصارف المركزية الى تطبيق ووضع حد أدني لمتطلبات كفاية رأس المال ، والذى يجب علي البنوك التابعة الاحتفاظ به لمقابلة كل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ، حيث تأتي هذه الدراسة لبحث محددات نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية التى اعتمدت عليها الدراسة ممثلة فى (حجم البنك - معدل العائد على الاصول – معدل العائد على حقوق الملكية – مستوى السيولة - مخاطر الائتمان - الرافعة المالية) من خلال طرح التساؤل التالى :

- **ما طبيعة اثر العوامل التى اعتمدت عليها الدراسة كمحددات لنسبة كفاية راس المال فى البنوك السوريه ؟**

١) اهداف الدراسة :

تتمحور اهداف البحث في دراسة العوامل المؤثرة على كفاية راس مال البنوك التجارية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا و تحديد أثر العوامل الممثلة في كلا من (حجم البنك ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية و سيولة البنك و مخاطر الائتمان و الرافعة المالية ومعدل التضخم وسعر الفائدة و سعر صرف العملة المحلية) على نسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية في بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا و التعريف بلجنة بازل ومقرراتها والمعايير التي تقوم عليها والتطورات التي لحقت بانتقالها من مقررات بازل l الى بازل ll الى بازل lll .كما سيتم التعرف على ماهية البنوك التجارية والدور التمويلي الذي تقوم به , والتطرق للمشاكل التمويلية التي تتعرض لها البنوك التجارية والتعرف على مفهوم كفاية رأس مال البنوك من منظور اصدارات بازل .

٢) اهمية الدراسة :

- **الاهمية النظرية :** يعد هذا البحث كامتداد لجهود الباحثين ممن تناولوا في بحوثهم ودراساتهم نسبة كفاية رأس مال البنوك واهميته في تشكيل إضافة معرفية جديدة لما كتب في هذا الصدد, و يكون هذا البحث مرجعا للدراسات اللاحقة في هذا المجال لما يثيره من قضايا وتساؤلات وما سيتوصل اليه من نتائج يمكن ان تؤخذ بعين الاعتبار.
- **الاهمية العملية :** هنالك الكثير من الاطراف المهتمة بنتائج البحث كلمودعين , المالكين , الجهات الرقابية والمؤسسات الرسمية . فيكمن اهتمام المودعين بهذه النسبة بهدف حماية ودائعهم وتوجيهها نحو المصارف التي تتمتع بنسبة كفاية رأس مال تضمن لهم عدم المساس بأموالهم عند تعرض المصرف للخسائر , أما المالكين فيكمن هدفهم في معرفة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتحمل المسحوبات الطارئة, وبالتالي استمراريته في العمل دون التعرض لمخاطر الافلاس .

٣) فرضيات البحث :

تنحصر فروض الدراسة فى فرضيتين رئيسيتين وهى على النحو التالى :

انطلاقا مما تم استقراءه وتحليله من الدراسات السابقة وفى ضوء ذلك تم صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالى :

- **نص الفرض الأول على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتاثير حجم البنك على نسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية"**
- **نص الفرض الثانى على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل العائد على الاصول على نسبة كفاية رأس المال "**

- **نص الفرض الثالث على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل العائد على حقوق الملكية على نسبة كفاية رأس المال"**
- **نص الفرض الرابع على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لسيولة البنك على نسبة كفاية رأس المال "**
- **نص الفرض الخامس على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان على نسبة كفاية رأس المال "**
- **نص الفرض السادس على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية على على نسبة كفاية رأس المال "**
- **نص الفرض السابع على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتاثير معدل التضخم على كفاية رأس المال بنوك التجارية "**
- **نص الفرض الثامن على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل الفائدة على نسبة كفاية رأس المال"**
- **نص الفرض التاسع على انه " يوجد اثر ذو دلالة احصائية لسعر الصرف على نسبة كفاية رأس المال"**

٤) نموذج الدراسة :

يتمثل نموذج الدراسة فى الشكل التالى :

شكل رقم (١)
نموذج الدراسة

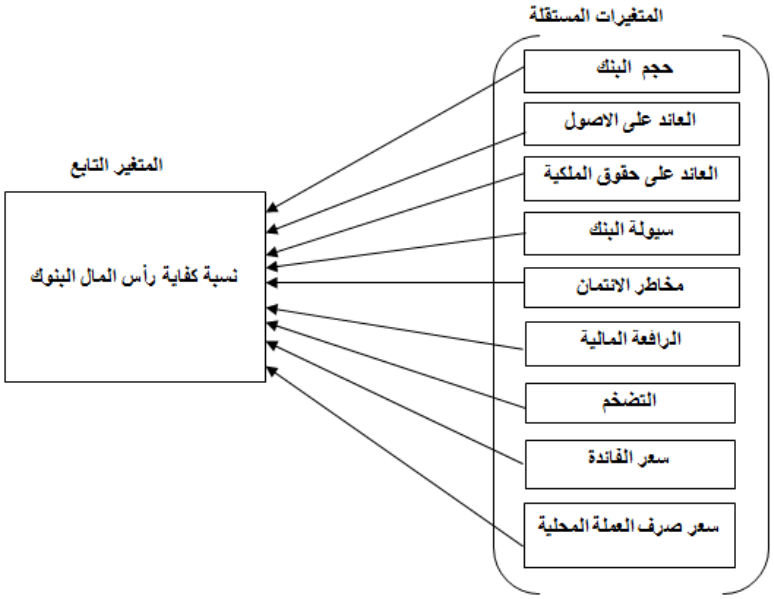

٥) التصميم المنهجى للدراسة :

تعتمد الدراســـة على منهج تحليل المضـــمون وذلك من خلال جمع البيانات واراء الباحثين من خلال الدراسات السابقة والتوصل الى نتائج الدراسة الحالية ، حيث يستهدف تحليل المضمون توضيح الدوافع والأهداف التي اعتمدت عليها الدراسـات السـابقة فى التعرف على تاثير كلا من العوامل التى شـكلت نموذج الدراسـة على نسبة كفاية رأس المال ، ويتشكل مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية المدرجة فى سوق مال دمشــق وعددهم (١٤) بنك ، نظرا لتوافر بعض الافصـــاحات والمعلومات التى من شـــانها المساعدة فى اجراء الدراسة التحليلية .

٦) نتائج الدراسة التحليلية :

تشكل قاعدة رأس المال شبكة أمان لمجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المصرف بلاضافة إلى قدرته على امتصاص الخسائر الغير متوقعة والمرافقة للقروض المصرفية وتوفيرها أساساً على ثقة المودعين بالمصرف ,ويعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم في التعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر، وبهدف تحسين درجة قياس الملاءة المالية, ولذلك تبرز أهمية دراسة العوامل التي تؤثر عليه.

اولا : تحليل العلاقة بين حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:

وهو يدل على مدى تحقيق البنك وفورات ناتجة من زيادة حجمه وانخفاض تكاليفه , اذ ان زيادة حجم البنك تمنح البنك القدرة على الدخول للاسواق المالية بسهولة , كما يؤدي الى زيادة تنويع منتجاته والتي بدورها تخفض المخاطرة , فالبنوك ذات الاصول الاكبر لديها القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم وتنويع نطاق الاستثمار كما أنها تتمتع بمكانة هامة في السوق فهي تحصل على مصادر التمويل بتكلفة منخفضة (Abdel Salam,٢٠٢١) , وقد تناولت دراسة Dreca (٢٠١٣) محددات نسبة كفاية رأس مال في المصارف البوسنية , لهذه الغاية تم اختيار عينة مؤلفة من عشرة مصارف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ , حيث تم دراسة بياناتها المنشورة في تقاريرها المالية السنوية, واظهرت نتائج باستخدام نموذج الانحدار وجود علاقة عكسية بين حجم البنك ونسبة كفاية رأس البنوك , وهي تتفق مع دراسة Bateni and Asghari (٢٠١٤) التي سعت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس مال البنوك في ايران خلال الفترة بين ٢٠٠٦- ٢٠١٢ و باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد توصلت الى وجود علاقة عكسية بين حجم البنك ونسبة كفاية رأس المال , اما دراسة Shingjergji and Hyseni (٢٠١٥) الى هدفت الى التعرف على محددات نسبة كفاية رأس مال في النظام المصرفي الالباني بعد الازمات المالية حيث استعانت ببيانات ربعية منشورة في التقارير المالية ابتداءا من الربع الاول ٢٠٠٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠١٤ وظهرت نتائج الانحدار وجود علاقة طردية بين حجم البنك كمتغير مستقل و نسبة كفاية رأس مال البنوك ، في حين توصلت نتائج الدراسات التالية Shingjergji and Hyseni (٢٠١٥) , مشبب (٢٠١٦) , Mursal and Sari (٢٠١٩) , Keqa (٢٠٢١) الى وجود أثر ايجابي للمتغير المستقل حجم البنك على نسبة كفاية رأس المال البنوك حيث امتدت فترة الزمنية لهذه الدراسة من عام ٢٠٠٧ لغاية ٢٠١٨ مستخدمين أسلوب الانحدار المتعدد والبيانات السنوية لبنوك عينة البحث باستثناء دراسة Shingjergji and Hyseni (٢٠١٥) التي استخدمت بيانات ربع سنوية وشملت العينة بلدان ألبانيا , اليمن , اندونيسا وستة بلدان من منطقة البلقان على التوالي , أما نتائج دراسات سليمان و علي (٢٠١٦) , Thoa and Anh (٢٠١٧) و Abdel Salam

(٢٠٢١) لم تجد تأثير للمتغير حجم البنك على المتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال حيث امتدت الفترة الزمنية لهذه الدراسات من ٢٠١٠-٢٠١٩ وشملت بلدان سورية , فيتنام والسعودية مستخدمين أسلوب الانحدار المتعدد والبيانات السنوية للبنوك محل البحث , وبالتالي فمن الممكن التوصل إلى علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال وحجم البنك ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض الاول حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتاثير حجم البنك على نسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية"**

ثانيا : تحليل العلاقة بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية :

يشير هذا المعدل الى مدى فاعلية الادراة في استخدام الموارد المتاحة ومدى قدرتها على تحقيق الارباح من مختلف الموارد المتاحة , حيث يعكس اثر الانشطة التشغيلية والتمويلية في البنك, ويعطي ارتفاع هذه النسبة انطباعا على قدرة أكبر وفعالية أكثر في توليد الربح , ان ارتفاع هذا المؤشر ينعكس ايجابي على نسبة كفاية راس مال والعكس صحيح (Javaid and Alalawi ,٢٠١٨), فقد بينت دراسة Al-Tamimi and Obeidat (٢٠١٣) التي هدفت الى معرفة العوامل المحددة لدرجة كفاية رأس مال في المصارف التجارية الاردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وتم دراسة البيانات السنوية لعينة مؤلفة من ١٢ مصرف وذلك باستخدام نموذج الانحدار الى بوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل العائد على الاصول و المتغير المتسقل نسبة كفاية رأس المال , وهذا يتفق مع ما توصلت اليه دراسة Bateni and Asghari (٢٠١٤) الى ان هناك علاقة طردية بين العائد على الاصول ونسبة كفاية رأس المال في الدراسة التي هدفت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس مال البنوك في ايران خلال الفترة بين ٢٠٠٦- ٢٠١٢ و ذلك باستخدام اسلوب الانحدار, في حين لم تجد دراسة Shingjergji and Hyseni (٢٠١٥) اي تأثير للمتغير المستقل نسبة العائد على الاصول والمتغير التابع نسبة كفاية رأس مال البنوك في الدراسة التي هدفت الى التعرف على محددات نسبة كفاية رأس مال في النظام المصرفي الالباني بعد الازمات المالية حيث استعانت ببيانات ربعية منشورة في التقارير المالية ابتداءا من الربع الاول ٢٠٠٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠١٤ وذلك باستخدام نموذج الانحدار , في حين اثبتت دراسة مشبب (٢٠١٦) الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل نسبة العائد على الاصول ونسبة كفاية رأس المال في الدراسة التي اجريت على البنوك المحلية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ لمعرفة العوامل المؤثرة على نسبة كفاية راس المال البنوك وذلك باستخدام اسلوب الانحدار, وعلى عكس النتيجة السابقة وجدت دراسة Eldomiaty and others (٢٠١٦) تأثير سلبي للمتغير المستقل نسبة العائد على الاصول والمتغير التابع نسبة كفاية

راس مال البنوك في الدراسة التي هدفت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية راس المال البنوك التجارية في مصر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وتم الاعتماد على البيانات ربع سنوية الصاردة من البنوك محل العينة والبالغ عددهم ٣٦ بنك وذلك باستخدام نموذج الانحدار. وهو ما يتفق مع ما تم التوصل اليه في دراسة Williams and others (٢٠١٨) بوجود علاقة عكسية بين نسبة العائد على الاصول ونسبة كفاية راس المال البنوك في الدراسة التي تناولت بحث محددات نسبة كفاية رأس البنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٦ حيث شملت العينة ثمانية بنوك مستخدمة تحليل البيانات المقطعية والنسب المالية وفقا للقوائم المالية المنشورة لبنوك العينة محل الدراسة ، وبالتالي فمن الممكن التوصل إلى علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال ونسبة العائد على الاصول, ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض الثانى حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل العائد على الاصول على نسبة كفاية رأس المال "**

ثالثا : تحليل العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:

هو يعبر عن مدى كفاءة ونجاح ادارة البنك في توظيف أموال المساهمين , وهو مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في البنك وتحملهم لمخاطر الاستثمار, حيث تستخدم هذه النسبة لقياس معدل الربح الذي يحصل عليه المستثمرون لقاء استثماراتهم وارتفاعها يشير الى استخدام أفضل لرأس المال , وكلما ارتفعت هذه النسبة يدل على قوة أداء البنك والارتفاع المستمر يعبر عن حسن ادارة البنك (Siraj and Pillai ,٢٠١٢), وقد بينت دراسة Dreca (٢٠١٣) التي هدفت لبحث محددات نسبة كفاية رأس مال في المصارف البوسنية , حيث اختارت عينة مؤلفة من عشرة مصارف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ , وتم الاستعانة بياناتها المنشورة في تقاريرها المالية السنوية, واظهرت نتائج باستخدام نموذج الانحدار وجود علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس البنوك , وهذا بعكس ما توصلت اليه دراسة Al-Tamimi and Obeidat (٢٠١٣) بوجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل العائد على حقوق الملكية والمتسقل نسبة كفاية رأس المال في الدراسة التي هدفت الى معرفة العوامل المحددة لدرجة كفاية رأس مال في المصارف التجارية الاردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وتم دراسة البيانات السنوية لعينة مؤلفة من ١٢ مصرف وذلك باستخدام نموذج الانحدار, في حين بينت دراسة Bateni and Asghari (٢٠١٤) الى ان هناك علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال في الدراسة التي هدفت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس مال البنوك في ايران خلال الفترة بين ٢٠٠٦- ٢٠١٢ و باستخدام اسلوب الانحدار , ولم تجد دراسة

Shingjergji and Hyseni (٢٠١٥) اي تأثير لمتغير نسبة العائد على حقوق الملكية على نسبة كفاية رأس المال في الدراسة التي هدفت الى التعرف على محددات نسبة كفاية رأس مال في النظام المصرفي الالباني بعد الازمات المالية حيث استعانت ببيانات ربعية منشورة في التقارير المالية ابتداءا من الربع الاول ٢٠٠٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠١٤ باستخدام نموذج الانحدار, وبالتالي فمن الممكن التوصل إلى علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال ونسبة العائد على حقوق الملكية ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض الثالث حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل العائد على حقوق الملكية على نسبة كفاية رأس المال"**

رابعا : تحليل العلاقة بين السيولة ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:

وتشير الى قدرة النبك على سداد التزاماته من الديون والالتزامات المترتبة عليه , حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى زيادة هامش الأمان وانخفاض مخاطر السيولة وزيادة قدرة البنك على سداد الالتزامات المستحقة , حيث يكون البنك قادرا على الوفاء بالتزاماته عندما يكون حجم الاصول السائلة كافيا بشكل يغطي حجم الالتزامات , وتنشأ مخاطر السيولة من خلال عدم قدرة البنك على مواجهة الطلب الزائد على الودائع وعدم كفاية السيولة لممارسة النشاطات التشغيلية وفي الحالات القصوى يمكن أن تؤثر عدم كفاية السيولة على انعدام الملاءة المالية للبنك ,وتمثل السيولة سلاح ذو حدين فاذا زادت السيولة عن الحد الاقتصادي لها اي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب فان ذلك سيؤثر سلبا في أداء البنك .(٢٠١٤, Abdul Karim) فقد بينت دراسة Al-Tamimi and Obeidat (٢٠١٣) التي هدفت الى معرفة العوامل المحددة لدرجة كفاية رأس مال في المصارف التجارية الاردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وتم دراسة البيانات السنوية لعينة مؤلفة من ١٢ مصرف وذلك باستخدام نموذج الانحدار الى بوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل السيولة و المتغير المتسقل نسبة كفاية رأس المال , وهو ما يتفق مع ما توصلت اليه دراسة مشبب (٢٠١٦) بوجود علاقة طردية بين السيولة كمتغير مستقل ونسبة كفاية رأس مال البنوك كمتغير تابع في الدراسة التي اجريت على البنوك المحلية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ لمعرفة العوامل المؤثرة على نسبة كفاية راس المال البنوك وذلك باستخدام اسلوب الانحدار ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض الرابع حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لسيولة البنك على نسبة كفاية رأس المال "**

- **خامسا : تحليل العلاقة بين مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:**

تعرف بأنها المخاطر الناتجة عن عدم رغبة او قدرة العملاء وغيرهم من الأطراف المقابلة على سداد التزاماتهم اتجاه الجهات المقرضة في الوقت المحدد , وتدل على قياس حجم الاموال المستثمرة في القروض التي هي ممكن ان يتخلف العملاء على سدادها وذلك بالنسبة

الى حجم الاموال المستثمرة في الأصول , حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى انخفاض سيولة البنك وزيادة حجم تعرضه لمخاطر الائتمان التي تؤثر في نسبة كفاية رأس مال البنك من حيث أن زيادة مخاطر الائتمان أوجب على البنك زيادة كفاية رأس مالها للحد من أثر هذه المخاطر على المركز المالي . (Getter , 2014) , وقد توصلت دراسة Dreca (٢٠١٣) التي بحثت محددات نسبة كفاية رأس مال في المصارف البوسنية , من خلال اختيار عينة مؤلفة من عشرة مصارف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ , حيث تم دراسة بياناتها المنشورة في تقاريرها المالية السنوية, واظهرت نتائج باستخدام نموذج الانحدار وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ونسبة كفاية رأس البنوك , وتتفق مع نتيجة دراسة Al-Tamimi and Obeidat (٢٠١٣) التي هدفت الى معرفة العوامل المحددة لدرجة كفاية رأس مال في المصارف التجارية الاردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ لتحقيق هذا الهدف تم دراسة البيانات السنوية لعينة مؤلفة من ١٢ مصرف وذلك باستخدام نموذج الانحدار , وذلك بخلاف ما توصلت دراسة Bateni and Asghari (٢٠١٤) التي هدفت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس مال البنوك في ايران خلال الفترة بين ٢٠٠٦-٢٠١٢ و باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد توصلت الى وجود تأثير ايجابي للمتغير المستقل مخاطر الائتمان على المتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض الخامس حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمخاطر الائتمان على نسبة كفاية رأس المال "**

- **السادس : تحليل العلاقة بين الرافعة المالية ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:**

وهي تعبر عن مدى اعتماد البنك على المساهمين في تمويل موجوداته , وتعد نسبة هامة في وصف أداء المؤسسات المالية الا أن تأثيرها على على ربحية البنوك ملتبس , نظرا لأن المعدلات المنخفضة تشير الى موقف مخفوف بالمخاطر نسبيا , و ان زيادة رأس المال وبالتالي انخفاض الرافعة المالية يؤدي الى زيادة الأرباح المتوقعة عن طريق خفض التكاليف المتوقعة للأزمات المالية بما في ذلك الافلاس ومؤشر جيد لحماية أموال المودعين . يتم قياس رأس المال على أنه اجمالي رأس مال , الاحتياطات والأرباح المحتجزة كما هو في الميزانية العمومية .(Bateni and Asghari, 2014) , وقد توصلت دراسة Dreca (٢٠١٣) التي هدفت لبحث محددات نسبة كفاية رأس مال في المصارف البوسنية , حيث اختارت عينة مؤلفة من عشرة مصارف خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ , وتم الاستعانة بياناتها المنشورة في تقاريرها المالية السنوية, واظهرت نتائج باستخدام نموذج الانحدار وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية ونسبة كفاية رأس البنوك , وهذه النتيجة بوجود علاقة طردية تتفق مع ما توصلت اليه دراسة Bateni and Asghari (٢٠١٤) التي هدفت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية

رأس مال البنوك في ايران خلال الفترة بين ٢٠٠٦- ٢٠١٢ و باستخدام اسلوب الانحدار المتعدد , اما دراسة Shingjergji and Hyseni (٢٠١٥) فقد توصلت الى وجود علاقة عكسية بين متغير الرافعة المالية و نسبة كفاية رأس مال البنوك باستخدام نموذج الانحدار في الدراسة التي هدفت الى التعرف على محددات نسبة كفاية رأس مال في النظام المصرفي الالباني بعد الازمات المالية حيث استعانت ببيانات ربعية منشورة في التقارير المالية ابتداءا من الربع الاول ٢٠٠٧ وحتى الربع الثالث من ٢٠١٤ , وهو ما يتفق مع نتائج دراسة Aryal (٢٠١٦) التي بحثت محددات نسبة كفاءة راس مال البنوك التجارية في النيبال خلال الفترة الزمنية بين ٢٠٠٨-٢٠١٤ لاهمية هذه النسبة واعتبارها مقياسا لامن وسلامة البنوك ومؤسسات الايداع وهي حاجز دفاع لامتصاص اي خسائر وبالتالي احد اهم المؤشرات المالية و استخدمت تحليل حزم البيانات المقطعية وشملت عينة البحث اثنان وعشرون بنك , وهذا بخلاف ما توصلت اليه دراسة مشبب (٢٠١٦) التي اجريت على البنوك المحلية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ لمعرفة العوامل المؤثرة على نسبة كفاية راس المال البنوك وتبين لها باستخدام اسلوب الانحدار علاقة ايجابية بين الرافعة المالية ونسبة كفاية رأس مال البنوك , وهو ما يتفق مع دراسة سليمان وعلي (٢٠١٦) بوجود علاقة طردية بين المتغيرين في دراستهما التي اجريت على البنوك التجارية السورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ والتي شملت احدى عشر بنك وباستخدام اسلوب الانحدار و بلاعتماد على البيانات نصف السنوية الصادرة من البنوك محل العينة, في حين لم تجد دراسة Thoa and Anh (٢٠١٧) تأثير لمتغير الرافعة المالية على نسبة كفاية رأس المال البنوك في الدراسة التي اجريت على البنوك الفيتنامية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وذلك باستخدام اسلوب الانحدار ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض السادس حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية للرافعة المالية على على نسبة كفاية رأس المال"**

- **سابعا : تحليل العلاقة بين التضخم ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:**

يقيس التخضم النسبة المئوية للتغيير في أسعار السلع والخدمات التي يمثلها مؤشر اسعار المستهلك CPI , ويشير ارتفاع مستوى الأسعار في الاقتصاد بشكل مستمر الى انخفاض قيمة النقود نتيجة لذلك , و ان مدى تأثير التضخم على المصارف يتوقف على مدى الاحاطة الكاملة بالتضخم, وهذه يعني ان المصرف القادر على تعديل اسعار الفائدة لزيادة عوائده بشكل اسرع من زيادة تكاليفه , هو الذي يتمكن من تحقيق ارباح اقتصادية اعلى , اما اذا لم يتمكن المصرف من التنبؤ بالتضخم فالتكاليف ستفوق الايرادات وهذا حتما سيؤثر على اداء المصرف كما أن خلال مرور الاقتصاد بمرحلة تضخم قد يواجه ارتفاعا في الطلب على التمويل المصرفي. (Ali , 2019) , فقد بينت نتائج دراسة Aryal (٢٠١٦) التي بحثت محددات

نسبة كفاءة راس مال البنوك التجارية في النيبال خلال الفترة الزمنية بين ٢٠٠٨-٢٠١٤ لاهمية هذه النسبة واعتبارها مقياسا لامن وسلامة البنوك ومؤسسات الايداع وهي حاجز دفاع لامتصاص اي خسائر وبالتالي احد اهم المؤشرات المالية و استخدمت تحليل حزم البيانات المقطعية وشملت عينة البحث اثنان وعشرون بنك , بوجود تأثير ايجابي للمتغير المستقل التضخم على المتغير التابع نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية , وهذه النتيجة على عكس ما توصلت اليه نتائج دراسة Hewaidy , Al Yousef (٢٠١٨) بوجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل التضخم ونسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية كتغير تابع في الدراسة التي هدفت لبحث العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال البنوك في دولة الكويت بين الفترة ٢٠٠٩ و ٢٠١٦ وشملت الدراسة جميع البنوك العاملة في دولة الكويت مستخدمة نموذج الانحدار ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض السابع حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لتاثير معدل التضخم على كفاية رأس المال بنوك التجارية "**

ثامنا : تحليل العلاقة بين سعر الفائدة ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:

يعد سعر الفائدة من اهم الؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في تحقيق التاثير في النشاط الاقتصادي , فمن خلاله يمكن تنفيذ ادوات السياسة النقدية بغية الوصول الى الاهداف الاقتصادية المحددة من قبل السياسة الاقتصادية لاي بلد, تزداد ربحية البنك كلما زادت اسعار الفائدة على القروض خصوصا عندما تكون اسعار الفائدة على الودائع منخفضة فربحية البنك تزداد بزيادة الهامش,وتؤدي اسعار الفائدة دور فاعلا في استثمارات البنوك وان معظم ايرادات البنك من الفرق بين الفوائد الدائنة والمدينة . وتنشأ مخاطر سعر الفائدة من خلال الاختلاف بين معدل العائد المتوقع ومعدل العائد الفعلي بسبب التغير في أسعار الفائدة في السوق , حيث يؤثر تغير سعر الفائدة بالربح او الخسارة على البنوك ,(Abiodun and others , 2020) وقد بينت دراسة Al-Tamimi and Obeidat (٢٠١٣) التي هدفت الى معرفة العوامل المحددة لدرجة كفاية رأس مال في المصارف التجارية الاردنية والمدرجة في بورصة عمان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ وتم دراسة البيانات السنوية لعينة مؤلفة من ١٢ مصرف وذلك باستخدام نموذج الانحدار الى وجود تأثير سلبي للمتغير المستقل سعر الفائدة على المتغير التابع نسبة كفاية رأس مال البنوك , على خلاف هذا اظهرت نتيجة دراسة Thoa and Anh (٢٠١٧) بوجود تأثير ايجابي للمتغير المستقل سعر الفائدة على نسبة كفاية رأس المال البنوك باستخدام اسلوب الانحدار والتي اجريت على البنوك الفيتنامية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ، ويخلص الباحث بعد عرضه للدراسات السابقة التي سعت لبحث أثر سعر الفائدة متغير مستقل على نسبة كفاية رأس مال البنوك كتغير تابع الى وجود اختلاف في نتائج هذه الدراسات , ففي

دراسات Thoa and Anh (٢٠١٧) , Gakher (٢٠١٩) و Abiodun and others (٢٠٢٠) بينت نتائج هذه الدراسات الى وجود أثر ايجابي للمتغير سعر الفائدة على نسبة كفاية رأس مال البنوك حيث امتدت فترة الدراسات بين ٢٠١١ لغاية ٢٠١٧ وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد والبيانات السنوية للبنوك عينة البحث حيث تمت هذه الدراسات في فيتنام , الهند ونيجيريا على التوالي , وعلى خلاف ذلك توصلت الدراستين Williams and others (٢٠١٨) و Mursal and Sari (٢٠١٩) الى وجود أثر سلبي للمتغير سعر الفائدة على نسبة كفاية رأس مال كمتغير مستقل , حيث امتدت فترة الدراستين بين ٢٠١٠ و ٢٠١٧ وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد والبيانات السنوية للبنوك محل البحث . حيث تمت هذه الدراستين في نيجيريا واندونيسيا على التوالي , وبالتالي فمن الممكن التوصل إلى علاقة تربط بين معدل كفاية رأس المال وسعر الفائدة ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض الثامن حيث _" **يوجد اثر ذو دلالة احصائية لمعدل الفائدة على نسبة كفاية رأس المال "**

- **تاسعا : تحليل العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية ونسبة كفاية رأس المال البنوك التجارية:**

تنشأ مخاطر سعر صرف العملة المحلية عن عدم التاكد من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من والى المنشأة , والتي تنشا من تغير سعر صرف العملة , يمكن تقسيم المخاطر الى مخاطر الصفقة , مخاطر ترجمة العملات والمخاطر التشغيلية وتدار هذه المخاطر من خلال استخدام العقود المستقبلية والمقابلة بين التدفقات الداخلة والخارجة والتي تتم بالعملة الاجنبية على ان تتم في نفس الوقت قدر الامكان.(Gakher , 2019) , وقد بينت نتائج دراسة Williams and others (٢٠١٨) بوجود علاقة عكسية بين سعر صرف العملة كتغير مستقل ونسبة كفاية راس المال البنوك كتغير تابع في الدراسة التي تناولت بحث محددات نسبة كفاية رأس البنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٦ حيث شملت العينة ثمانية بنوك مستخدمة تحليل البيانات المقطعية والنسب المالية وفقا للقوائم المالية المنشورة لبنوك العينة محل الدراسة , وعلى عكس هذه النتيجة توصلت دراسة Gakher (٢٠١٩) الى وجود تأثير ايجابي للمتير المستقل سعر صرف العملة على المتغير التابع نسبة كفاية رأس مال البنوك كتغير تابع في الدراسة التي هدفت لبحث تاثير العوامل الاقتصادية الكلية على نسبة كفاية راس مال البنوك التجارية في الهند خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٧ وذلك باستخدام نموذج الانحدار ، ويخلص الباحث بعد عرضه للدراسات السابة التي هدفت لبحث أثر سعر صرف العملة المحلية على نسبة كفاية رأس مال البنوك التجارية كتغير مستقل الى وجود تباين بين النتائج , فقد أظهرت نتائج دراسة Williams and others (٢٠١٨) الى وجود اثر سلبي لمتغير سعر صرف العملة على نسبة كفاية رأس مال البنوك في الدراسة التي

تمت في نيجيريا خلال الفترة ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٦ وذلك بلاستعانة بأسلوب الانحدار و والبيانات السنوية ، ومنه تم التوصل الى نتائج الفرض التاسع حيث **" يوجد اثر ذو دلالة احصائية لسعر الصرف على نسبة كفاية رأس المال "**

٧) نتائج البحث :

يخلص الباحث بعد استعراضه العديد من الدراسات السابقة التي بحثت محددات نسبة كفاية رأس مال البنوك وتنوعت بين الدراسات العربية والدراسات الانكليزية وحيث ذكر جملة من هذه الدراسات التي استفاد الباحث منها ويود الباحث ان يشير الى ان الدراسات التي استعرضها تم نشرها في الفترة الزمنية بين ٢٠١٣- ٢٠٢١ وتم دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نسبة كفاية راس المال البنوك خلال الفترة ١٩٩١- ٢٠١٨ وشملت جملة من الاقطار والبلدان مما يشير الى تنوعها الزمني والجغرافي , واتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو البحث في محددات نسبة كفاية رأس مال البنوك باعتبارها حجر الزاوية للقوة المالية للبنك وقدرته على امتصاص الخسائر الغير متوقعه , كما اتفقت الدراسات السابقة على اختيار البيانات السنوية باستثناء دراسة سليمان وعلي (٢٠١٦) حيث اخذت البيانات نصف سنوية المنشورة للبنوك محل العينة اما دراسة Shingjergji and Hyseni(٢٠١٥) و دراسة Eldomiaty and others (٢٠١٦) تم اخذ بيانات ربع سنوية , وايضا اعتمدت الدراسات السابقة على نموذج الانحدار المتعدد في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في حين تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي , اما عينة الدراسة فقد شملت الدراسات السابقة بلدان منفصلة بعينها باستثناء دراسة Ali (٢٠١٩) التي شملت بلدان ستة بلدان خليجية و دراسة Keqa (٢٠٢١) التي شملت ستة بلدان من البلقان لكن الدراستان السابقتان لم تقومان باجراء مقارنة بين تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع نسبة كفاية رأس مال بين البلدان محل العينة , هذا وقد تم تصنيف الدراسات السابقة حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وفقا تسلسل زمني من الاقدم الى الاحدث .

٨) توصيات البحث :

توصـــى الدراســـة ببعض النقاط بناء على النتائج التي توصـــلت إليها الدراســـة وذلك على النحو التالي :

١. ضـرورة أن تعمل إدارات البنوك على ادراك خطورة العوامل المؤثرة على نسـبة كفاية رأس المال بالاستناد على النتائج التى توصلت لها الدراسة .

٢. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة مثل كعوامل يحتمل ان تؤثر على نسبة كفاية رأس المال .
٣. ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي تصدرها البنوك في نهاية الفترة المالية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية ادارة كفاية رأس المال طالما أن البنوك تعمل وفقا لقواعد الافصاح .
٤. ضرورة قيام مصرف سوريا المركزى بوضع دليل ارشادى يوضح التطورات الحاصلة فى تطبيق معايير لجنة بازل وبالاخص الالتزام بنسبة كافية رأس المال .

المراجع :

١. سليمان, عماد و علي , حسين .(٢٠١٦), محددات كفاية راس مال في المصارف السورية الخاصة (دراسة تطبيقية) مجلة جامعة البعث – المجلد ٣٨- العدد ٢٣- ٢٠١٦
٢. صورية, عاشوري ,(٢٠٢٠) محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية , دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧
٣. مشبب, غالب صالح ,(٢٠١٦) , محددات نسبة كفاية راس مال في البنوك اليمنية, مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية – المجلد ٤٢- العدد ١٦٣-٢٠١٦.
٤. تقارير البنك المركزي المصري(٢٠١٤) ،التعليمات الرقابية بشأن الحد االدني لمعيار كفاية رأس المال في إطار تطبيق مقررات بازل.
٥. تقارير البنك المركزي المصري، (٢٠١٩)،مخاطر التركز االئتماني وفقاً للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل II
6. DRECA, Nadja. (2013). Determinants Of Capital Adequacy Ratio In Selected Bosnian Banks. Dumlupinar Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi. Ozel Sayisi.
7. Shingjergji, A. (2015). The Determinants Of The Capital Adequacy Ratio In The Albanian Banking System During 2007-2014. International Journal Of Economics, Commerce And Management. Vol. III, Pp. 1-10.

8. Eldomiaty, Tarek Ibrahim. Azzam, Islam And Bahie Eldin, Ashraf (2016), Determinants Of Capital Adequacy Ratios Under Basel III: Stress Testing And Sensitivity Analysis On Egyptian Banks , Http://Ssrn.Com/Abstract=2788482
9. Thoa, Pham Thi Xuan, And Anh, Nguyen Ngoc (2017), The Determinants Of Capital Adequacy Ratio: The Case Of The Vietnamese Banking System In The Period 2011-2015, Journal Of Science: Economics And Business, Vol. 33, No. 2 (2017) 49-58.
10. Ali , Abdilatif Mao ,(2019) , Analysis Of The Determinants Of Capital Adequacy Ratio: The Case Of Full-Fledged Islamic Banks In The Gulf Cooperation Council (GCC) , European Journal Of Islamic Finance , No 14, December (2019)
11. ÜNVAN, Yüksel Akay, (2020), Determinants Of Bank Capital Adequacy Ratio In Ghana, Journal Of Yasar University, 2020, 15/58, 160-166.
12. Mursal, Darwanis, Ridwan Ibrahim (2019), What Influences Capital Adequacy Ratio In Islamic Commercial Banks? Evidence From Indonesia, Journal Of Accounting Research, Organization And Economics ,Vol. 2 (1), 2019: 1-10
13. Abiodun, Sanyaolu Wasiu , Abdul-Azeez, Alao Adeniyi And Adewale, Yunusa Lateef , (2020), Determinants Of Capital Adequacy Of Nigerian Banks, Market Forces College Of Management Sciences , Volume 15, Issue 1.
14. Gakher , Kamlesh , (2019) , A Study Of Macroeconomic Factors Influencing Capital Adequacy Ratio Of Schedule Commercial Banks In India, International Journal Of Research And Analytical Reviews (IJRAR), Volume 6, Issue 2 .
15. WILLIAMS, HARLEY TEGA. SOLA, AFOLABI TAOFEEK And DAYO ,ADEGBOLA DARE , (2018) , An Empirical

Investigation Of The Determinants Of Capital Adequacy Of Financial Institutions In Nigeria, International Review Of Social Sciences ,Vol. 6 Issue.7.

16. Abdel Salam, Mostafa, (2021) Determinants Of The Capital Adequacy Ratio In Islamic Banks In The Kingdom Of Saudi Arabia, El - Acil Journal For Economic And Administrative Research Volume:5 /No.1/ June2021

17. Macdonald, Scott, And Koch, Timothy (2014), Bank Management 7th Edition, Publisher: Cengage Learning, ISBN: 1305177231.

18. Hewaidy, Aly M, Alyousef, Husain Y, (2018), Bank-Specific And Macroeconomic Determinants Of Capital Adequacy Ratio: Evidence From Kuwaiti Banks, European Journal Of Economics, Finance And Administrative Sciences ISSN 1450-2275

19. Keqa, Flamur (2021) THE DETERMINANTS OF BANKS'CAPITAL ADEQUACY RATIO: EVIDENCE FROM WESTERN BALKAN COUNTRIES, Epoka University, Tirana, Albania.

20. Thapa, Sunil, Dale, Kristin (2018) A Study On The Factors Affecting The Loan Decision Of The Customers Of Capital City Of Nepal, Mater Thesis, University Of Agder, School Of Business And Law Department Of Economics And Business Administration,

21. Javaid, Saima, Alalawi , Suha. , 2018, Performance And Profitability Of Islamic Banks In Saudi Arabia: An Empirical Analysis, Asian Economic And Financial Review,8, DOI:10.18488/Journal.Aefr.2018.81.38.51

22. Siraj, K.K. And P.S. Pillai, 2012. Comparative Study On Performance Of Islamic Banks And Conventional Banksin GCC Region. Journal Of Applied Finance & Banking, Volume 2.

23. Abdul Karim, Mastura , Hassan, Kabir , Hassan ,Taufiq And Shamsher, Mohamed (2014), Capital Adequacy And Lending And Deposit Behaviors Of Conventional And Islamic Banks. Pacific-Basin Finance Journal , Volume 28

24. Getter , Darry (2014) , U.S. Implementation Of The Basel Capital Regulatory Framework , Congressional Research Service , Series Statement CRS Report For Congress, Series Volume :R42744.